العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

الأمين العام للأمم المتحدة يعدّد المكاسب الدبلوماسية في الصحراء المغربية

تقرير غوتيريش يفضح مزاعم البوليساريو والجزائر بشأن أحداث الكركرات

تضمن تقرير أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع في الصحراء المغربية، حزمة من المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية، فضلا عن تأكيده على التواجد الفعلي للعناصر المسلحة للبوليساريو في معبر الكركرات، ما يفنّد المساعي اليائسة لإخفائها من قبل الجبهة الانفصالية والجزائر.

محمد ماموني العلوي

قدّم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الكثير من المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية والتنموية التي عرفتها الصحراء المغربية في السنة الحالية، كما تطرق إلى الأعمال العدائية التي قامت بها جبهة البوليساريو الانفصالية في معبر الكركرات ورصدتها بعثة المينورسو.

وأكد غوتيريش، في تقريره إلى مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، أن العناصر المسلحة لـ"البوليساريو" كانت موجودة بالفعل في الكركرات في أكتوبر ونوفمبر 2020؛ وهو ما يدحض المحاولات اليائسة لـ"البوليساريو" والجزائر سعيا إلى إخفاء هذه الحقيقة.

وأبلغ غوتيريش المجلس بأنه منذ الثاني والعشرين من أكتوبر "مكنت عمليات استطلاع لـ'المينورسو' بواسطة مروحية فوق الكركرات من ملاحظة وجود اثني عشر عنصرا مسلحا من البوليساريو بزي عسكري في المنطقة العازلة".

هشام معتضد

التقرير يعد بوصلة هامة تجاه قضية الصحراء المغربية

وجاء ذلك ضمن تقرير غوتيريش السنوي حول الصحراء قدمه إلى مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من الأول من سبتمبر 2020 إلى الحادي والثلاثين من أغسطس 2021.

ومن المنتظر أن يشهد ملف الصحراء المغربية مناقشات مستفيضة هذا الشهر داخل مجلس الأمن، منها تمديد أشغال بعثة المينورسو سنة واحدة إضافية (وتضم 235 مراقبا).

وأكد هشام معتضد الخبير في العلاقات الدولية أن التقرير السنوي الذي قدمه غوتيريش إلى مجلس الأمن بخصوص المكاسب الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية يندرج في إطار التوجه الدولي الذي يدعم عدالة القضية الوطنية والحقائق التاريخية والسياسية لملف الصحراء المغربية.

واعتبر في تصريح لـ"العرب" أن "التقرير يعد بوصلة هامة في العمل الأممي تجاه قضية الصحراء المغربية وخارطة طريق المنتظم الدولي بخصوص هذا الملف"، موضحا أن الوعي السياسي المتزايد للفاعلين الأمميين والقادة السياسيين بعدالة القضية وحقائقها التاريخية وراء التراجع الكبير للأطروحة المفتعلة من طرف المرتزقة الإقليميين بقضايا المنطقة على حساب الاستقرار والأمن الدوليين.

وبخصوص أعمال السيادة التي مارسها المغرب على أرضه، سلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على افتتاح ستّ وعشرين دولة من الدول الأفريقية والعربية لقنصلياتها العامة في كل من مدينتي العيون والداخلة، كما ذكر أن الولايات المتحدة كانت قد افتتحت في العشرين من ديسمبر 2020 قنصلية افتراضية في الصحراء المغربية، مما يدل على الاعتراف الدولي والدبلوماسي بمغربية الصحراء.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإعلان التاريخي للولايات المتحدة في العاشر من ديسمبر 2020، القاضي بالاعتراف بالسيادة الكاملة والتامة للمملكة المغربية على صحرائها، كما جددت تأكيد دعمها المقترح المغربي للحكم الذاتي الجاد وذي المصداقية والواقعي، باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لهذا النزاع.

ولفت معتضد إلى أن "إشارة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى تواجد القنصليات والهياكل الدبلوماسية للعديد من الدول على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، تعد مكسبا سياسيا كبيرا وورقة قانونية كاملة الأركان ستساهم في بناء مسلسل التسوية الأممية لهذا النزاع المفتعل".

وأضاف أن "تواجد الهياكل الدبلوماسية واعتراف واشنطن بسيادة المغرب على صحرائه يمثلان ركائز أساسية ومكونات هامة في القانون الدولي وبذلك يدعمان سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ووحدة الأراضي المغربية".

وشدّد غوتيريش على استمرار التنمية الاقتصادية وتطورات في البنية التحتية للصحراء المغربية، فضلا عن استمرار المغرب في تنفيذ استثمارات بالأقاليم الجنوبية للمملكة، منها بناء طريق سيارة يربط تزنيت بالداخلة جنوبا، وبناء ميناء الداخلة الأطلسي بميزانية قدرها 12.4 مليار درهم (1.37 مليار دولار)، الذي سيمكن من ضخ دينامية في النشاط الاقتصادي بالأقاليم الجنوبية.

وعكس ما ادعته البوليساريو فقد أحاط غوتيريش مجلس الأمن علما بأنه تم إبلاغ "البوليساريو" من قبل بعثة "المينورسو" بأن وجودها في الكركرات يشكل "خرقا للاتفاق العسكري رقم 1" و"حثها على سحب أفرادها العسكريين ومركباتها من المنطقة العازلة".

ونفى الأمين العام للأمم المتحدة جميع مزاعم "البوليساريو" حول ما أسمته بحالة حرب على الميدان، مشيرا بوضوح إلى أن "هذه المجموعة المسلحة تقوم بأعمال عدائية منخفضة الحدة"، و"تتركز بشكل رئيسي في الشمال بالقرب من المحبس" والتي تراجعت بشكل كبير منذ يناير 2021.

وأشار غوتيريش في تقريره إلى أنه في منتصف نوفمبر 2020 أعلنت البوليساريو أنها لم تعد ملتزمة بوقف إطلاق النار الساري منذ عام 1991، موضحا أن القوات المسلحة الملكية ترد بشكل منهجي على استفزازات "البوليساريو" ومضايقاتها على الأرض.

بعثة المينورسو رصدت أعمالا عدائية للبوليساريو في الكركرات

وزيرة الخارجية الليبية تؤكد خروج عدد من المرتزقة

الكويت - أعلنت وزارة الخارجية الليبية عن خروج عدد محدود من المرتزقة من ليبيا، مع التأكيد على عقد طرابلس لمؤتمر دولي الشهر الجاري لتنظيم خروج شامل للمرتزقة استعدادا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وقالت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش إن مجموعات من المقاتلين الأجانب خرجت بالفعل من ليبيا، بينما تسعى حكومة الوحدة لحشد المساعدة الدولية لسحب الكثير من هؤلاء المقاتلين.

وأضافت المنقوش في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الكويتي الأحد "الخبر صحيح، وهي بداية بسيطة جدا، وما نزال نسعى لخروج أعداد أكبر بتنظيم أشمل".

ولم تكشف الوزيرة عن أعداد المرتزقة المغادرين ولا جنسياتهم ولا موعد خروجهم.

وتستعد ليبيا لاستضافة المؤتمر الدولي في العاصمة طرابلس نهاية الشهر الجاري لدفع العملية السياسية وحثّ الأطراف الدولية على المساعدة في إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد.

ونصّ اتفاق وقف إطلاق الدائم الذي وقعه الفرقاء في أكتوبر العام الماضي على إخراج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة خلال تسعين يوما من تاريخ إبرام الاتفاق.

وانتهت المهلة المقررة لخروج هذه القوات نهاية يناير الماضي دون أن يتحقق ذلك.

وتقدر الأمم المتحد عدد القوات الأجنبية والمرتزقة المنتشرين في مختلف أنحاء ليبيا بنحو 20 ألفا.

والاثنين قال محققون بالأمم المتحدة إن كل الأطراف في الصراع الليبي ومنهم المرتزقة الروس ارتكبوا انتهاكات قد تشمل جرائم حرب، وأضافوا أنهم أعدوا قائمة سرية بالمشتبه فيهم.

وقالت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والتي يقودها محمد أوجار "أشارت التحقيقات إلى أن عدة أطراف في الصراع انتهكت القانون الإنساني الدولي وربما ارتكبت جرائم حرب".

واتهم التقرير على وجه الخصوص مرتزقة من فاغنر، وهي شركة أمن روسية، بإطلاق النار على سجناء. وجاء في التقرير "هناك أسس للاعتقاد بأن أفرادا من فاغنر ربما يكونون قد ارتكبوا جرائم حرب تتمثل في القتل".

ورغم اختيار ملتقى الحوار السياسي الليبي سلطة سياسية موحدة في فبراير الماضي مهمتها التحضير للانتخابات المقبلة نهاية العام الجاري، لا تزال البلاد تواجه تحديات أمنية وغموضا سياسيا حول القدرة على التوافق بشأن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

ونقلت وسائل إعلام ليبية السبت عن عضو اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 الفيتوري غريبيل قوله إن اللجنة ستجتمع في جنيف نهاية الأسبوع الحالي.

وأوضح أن أجندة اللقاء لم تتحدد بعد، لكنه قال إن تحديدها سيكون في أول جلسة، وإن "الملف الأبرز في كل الأحوال سيكون إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية" من ليبيا.

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري طالب الأسبوع الماضي بحتمية الخروج غير المشروط والمتزامن والمنسق لكافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا دون استثناء.

نجلاء المنقوش

مازلنا نسعى لخروج أعداد أكبر وفق تنظيم أشمل

ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه تركيا دعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة رغم قرار مجلس النواب سحب الثقة منها واستمرارها كحكومة تسيير أعمال حتى إجراء الانتخابات.

وتتمسك أنقرة ببقاء قواتها العسكرية في ليبيا وترفض وصفها بالأجنبية، كما تماطل في سحب المرتزقة السوريين، وتؤكد أن نشرهم في غرب ليبيا جاء بدعوة من الحكومة الشرعية السابقة وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة معها، لكن حكومة عبدالحميد الدبيبة لم تعترض على بقاء هذه القوات والمرتزقة.

ويدافع المجلس الأعلى للدولة في ليبيا الذي يرأسه خالد المشري على شرعية وجود تركيا العسكري وعدم المساس بمذكرة التفاهم الموقعة معها رغم القرارات الدولية التي طالبت بسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة لتهيئة الوضع للانتخابات وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ومنذ سقوط نظام معمر القذافي ومقتله في 2011 غرقت ليبيا في حرب أهلية وفوضى أمنية وانقسام سياسي لاسيّما بين شرق البلاد وغربها، وقد شاركت في الاقتتال ميليشيات محلية ومرتزقة أجانب وجماعات متطرفة.

الحكومة التونسية الجديدة تراهن على الشباب والنساء ضمن تركيبتها

نجلاء بودن: لأول مرة ستتجاوز نسبة تمثيل المرأة في الحكومة 50 في المئة

خالد هدوي

تونس - تتجه نجلاء بودن المكلّفة بتشكيل الحكومة الجديدة في تونس نحو المراهنة على شخصيات نسائية وشبابية بتسليمهم حقائب وزارية مهمة، في خطوة ثمنها مراقبون لكونها تقطع مع تركيبة الحكومات السابقة، مع التأكيد على توفر عنصر الكفاءة والقدرة على تحمل هذه المسؤوليات.

أعلنت رئيسة الوزراء التونسية المكلفة بودن أنه لأول مرة ستتجاوز نسبة تمثيل المرأة 50 في المئة في الحكومة التونسية الجديدة.

وقالت في تغريدة لها على تويتر إن "الحكومة ستتكون من كفاءات نسائية وشباب قادر على إحداث الفارق في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد".

ورحبت شخصيات حقوقية بالخطوة، مؤكدة قدرة المرأة التونسية على تحمل المسؤوليات في المناصب الكبرى للدولة، واصفة مشاركة الشباب بـ"المتأخرة"، وداعية بودن إلى أن تكون في مستوى رمزية الفترة الراهنة التي تمر بها البلاد.

وأفادت نجاة الزموري عضو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان أن "مسألة تعيين امرأة لتشكيل الحكومة تحسب للرئيس قيس سعيد بقطع النظر عن خلفياته"، قائلة "سعيد بعث برسالة لحركة النهضة في الداخل وكل من يدعون الحداثة والتقدم، ورسالة طمأنة للخارج (فرنسا والولايات المتحدة) أنه يؤمن بالقيم الحديثة".

وأضافت في تصريح لـ"العرب"، "نرحب بفكرة المشاركة الواسعة للنساء وخاصة فئات الشباب التي تعتبر أولى من غيرها في تقلد مناصب في الدولة ونحن في الطريق إلى جمهورية ثالثة".

وتابعت الزموري "إشراك الشباب كان يفترض أن يكون منذ 2011، والمرأة كذلك قادرة على تقديم الإضافة في كل المجالات، وهي أقل عرضة لممارسة الفساد وتعرف بالجدية والصرامة ولا تتعامل بالمحاباة وقادرة على تحمل المسؤولية وإدارة الشأن العام بشكل جيّد".

وأردفت "على المكلفة بتشكيل الحكومة الجديدة أن تكون في مستوى اللحظة التاريخية لأننا نعيش حقبة جديدة وعليها أن تقطع مع كل ما يتعلق بالمنظومة السابقة من حيث الهيكلة والتركيبة، وأن تختار عناصر وطنيين وأكفاء"، لافتة "عليها أن تفتح الملفات الكبرى وتحيلها للقضاء مثل ملفات الاغتيالات السياسية، وأن تملك الجرأة الكافية لذلك وتطمئن الشعب التونسي".

ويذهب مراقبون إلى ضرورة القطع النهائي مع الحضور الفولكلوري للمرأة والشباب في الحياة السياسية بتفعيل التشاركية في السلطة، مشدّدين على ضرورة توفر مقومات النجاح من كفاءة وخبرة.

واعتبر منذر ثابت المحلل السياسي أن "إشراك المرأة والشباب في الحكومة الجديدة كان مطلب الديمقراطيين، ومشاركة المرأة تتجاوز الحضور الفولكلوري في الحكومات السابقة، فضلا عن مبدأ المساواة مع الرجل مع ضرورة توفر شرط الكفاءة والقدرة على الاضطلاع بالمهام".

وقال في تصريح لـ"العرب"، "هي قفزة نوعية لتكريس التناصف الفعلي بين الرجل والمرأة، وكسر الحاجز النفسي داخل الطبقة السياسية والمرور إلى التشاركية الفعلية في إدارة شؤون الدولة".

وأضاف ثابت "مشاركة الشباب مهمة جدا، ويجب التركيز على مسألة الاقتدار والكفاءة وكذلك الخبرة والمعرفة لأن كل العصور هي عصور الشباب".

واستطرد "علينا ألا نجعل هذه المطالب مجرد فولكلور جديد لتبرير تعيين القوى السياسية في تلك المناصب".

ويجمع الخبراء في تونس على أن بودن تواجه تحديا كبيرا في إثبات قدرة المرأة على تولي مناصب عليا، فضلا عن إظهار الكفاءة لإدارة المرحلة الانتقالية التي من المنتظر أن تشهد إصلاحات سياسية.

منذر ثابت

مشاركة المرأة والشباب في الحكومة كانت مطلب الديمقراطيين

نجاة الزموري

المرأة التونسية قادرة على تقديم الإضافة في كل المجالات

ويعزز عدم انتماء بودن إلى تيار سياسي أو حزبي في تونس من فرص نجاحها في تشكيل حكومة توافقية ومنسجمة يمكن أن تنكب على معالجة القضايا العالقة.

ووفقا للتدابير التي أعلنها الرئيس سعيد في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي، فإنها ستقترح أسماء الوزراء فقط، بينما يبقى القرار النهائي بيد الرئيس.

والأربعاء الماضي كلف الرئيس سعيّد بودن بتشكيل حكومة جديدة للبلاد، وفق ما ذكرت الرئاسة في بيان لها، لتكون أول امرأة في تونس تسمى لتولي هذا المنصب.

وأشار سعيّد في خطاب التكليف إلى أنه يتعين الإسراع في اقتراح أعضاء الحكومة، معتبرا أن تونس أضاعت وقتا كثيرا، ومشددا على أولوية مكافحة الفساد.

وفي الخامس والعشرين من يوليو الماضي اتخذ الرئيس سعيد حزمة من الإجراءات الاستثنائية، أهمها تجميد نشاط البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي.

وتداول على إدارة الشأن العام بالبلاد منذ 2011 تسعة رؤساء حكومات، دون احتساب الحبيب الجملي الذي أخفق في إقناع البرلمان بفريقه الحكومي في 2020.

وخلال عشر سنوات تولّى الحكومات التونسية المتعاقبة كل من محمد الغنوشي ثم الراحل الباجي قائد السبسي ثم حمادي الجبالي وبعده علي العريّض، وخلفه مهدي جمعة، ثم الحبيب الصيد فيوسف الشاهد، وسقطت حكومة الحبيب الجملي لعدم نيلها الثقة، ثم إلياس الفخفاخ الذي استقال وخلفه هشام المشيشي.

الرئيس قيس سعيد يراهن على المرأة التونسية